أربعة أشهر في قفص الحكومة

حـازم البـبلاوي، القاهرة: دار الشـروق، 2012؛ 182ص .

لأول مرة في مصر

ربما لم نسمع في مصر من زمن بعيد عن وزير يدون مذكراته في الحكم، وينشرها بعد تركه السلطة بشهور قليلة، ليحكي للمصريين عن كواليس الوزارة. الوزير هو الدكتور حازم البلاوي نائب رئيس الوزراء وزير المالية في حكومة عصام شرف الثانية، وخدم في منصبه أربعة أشهر فقط (يوليه – نوفمبر 2011)، قبل أن تستقيل الحكومة، وينشر هو كتابه: «أربعة أشهر في قفص الحكومة» الصادر عن دار الشروق المصرية هذا العام.

بالفعل، لم يخيب الدكتور البلاوي توقعات قرائه، فالكتاب يحتوي بالفعل على معلومات هامة عن كواليس السلطة في مصر على المستويات السياسية والاقتصادية والإقليمية أيضا، تستحق أن يرصد أهمها في هذه القراءة.

على المستوى السياسي

يصف البلاوي الحكومة التي شارك فيها بأنها «سيئة الحظ»، ويقول أنها «حاولت، وكثيرا ما حاولت بإخلاص، أن تكون على مستوى الحدث، وجاءت النتائج على غير التمنيات». ويقول أن مجلس الوزراء في عصر رئيس الوزراء السابق الدكتور عصام شرف «قد عرف-- بحسب رواية قدامى الوزراء— أسمى عصور حرية النقاش .. لكن هذه الدرجة العالية لحرية النقاش لم يصاحبها القدر نفسه من الفعالية أو القيادة».

ويضيف أن «نعمة خروج هذه الحكومة من وسط ميدان التحرير قد تحولت إلى نقمة، فأصبح الشاغل الأكبر للحكومة هو الاستجابة لطلبات الشارع أكثر منه قيادة هذا الشارع». ويصف رئيس الوزراء المستقيل الدكتور عصام شرف بأنه «جم الأدب، نادرا ما يرفع صوته، ولم يحدث أن رأيته يوما يتكلم بصوت مرتفع، لقد كانت رقة رئيس الوزراء أكثر بكثير مما نستحق أو نحتاج».

ويضيف أيضا أن الهجوم على المتظاهرين في ماسبيرو وميدان التحرير تم بدون علم رئيس الوزراء، وأن عدد من الوزراء طالبوا شرف بالاستقالة بعد أحداث ماسبيرو شعورا بالمسئولية السياسية عن الأحداث، وأن شرف أيدهم قبل أن تنزل الأغلبية على رأي من طالبوا ببقاء الحكومة في الوزارة بسبب ضيق

الوقت والأعباء السياسية. لكن البلاوي قرر الاستقالة بصفة شخصية وتسرب خبر استقالته للإعلام، وأن المشير محمد حسين طنطاوي (وزير الدفاع السابق) ورئيس الأركان الفريق سامي عنان (رئيس هيئة الأركان السابق) اجتمعا معه وضغطا عليه للتراجع عن استقالته وأن الوزيرة فايزة أبو النجا كانت حلقة الصلة بينه وبين المشير حين أغلق هاتفه مفضلا عدم الرد على أي طرف.

وذكر البلاوي أنه لما تراجع عن الاستقالة، واجه انتقادات حادة من نائب رئيس الوزراء علي السلمي الذي رأي في استقالته الفردية إحراجا سياسيا للحكومة، لكن وزير الداخلية آنذاك اللواء منصور العيسوي قال له «أنت عملت اللي أنا كانت عايز أعمله».

على المستوى الإقليمي

يتحدث البلاوي عن أزمة السيولة التي عانى، ويعاني منها الاقتصاد المصري منذ الثورة، ويقول أن الاقتصاد الحقيقي في مصر لم يتأثر بالثورة، وأن الأزمة الاقتصادية الراهنة في مصر هي أزمة سيولة بالأساس نابعة من تراجع تدفق السيولة في الاقتصاد المصري بسبب هروب الاستثمارات الأجنبية، وتراجع عائدات السياحة مع وجود عجز واضح في الميزانية يبلغ حوالي 27٪ أو 134 مليار جنيه منها، يحتاج إلى تمويل وإلا أصيبت البلاد بأزمة مالية ثم اقتصادية طاحنة.

وبحسب البلاوي، يبدو أن مصر نجحت في تمويل جانب كبير من هذا العجز من خلال القروض الداخلية، لكن بقت فجوة تقدر بحوالي 8–9 مليار دولار يصعب تمويلها، وأن تمويل هذا العجز يحتاج توفير موارد اقتصادية سريعة في صورة قروض ومساعدات، وليس استثمارات، لأن الاستثمارات تحتاج فترة زمنية أطول، وأزمة السيولة لن تنتظر.

يقول البلاوي أنه لجأ لدور الخليج، صاحبة الفوائض النفطية، طلبا لقروض تقدر بحوالي 5–7 مليار دولار لمدة 3–5 سنوات تقدم بأسعار فائدة تعادل أسعار الفائدة التي يستثمرون بها في سندات الحكومة الأميركية، وأنه تقابل مع مسؤولين في دول خليجية— كالسعودية والكويت والإمارات— شارحا لهم الأوضاع الصعبة التي تمر بها مصر وصعوبة الانتظار، وتقابل مع وزير الخزانة الأميركي وطلب وساطته لدى الدول العربية، وكان أن قدمت السعودية وقطر مساعدات مالية لمصر وأحجمت دول أخرى، ولم ترد على طلبات البلاوي الذي يقول: «وهكذا وضح أن الدول العربية الشقيقة ليست في عجلة من أمرها، وأنها لم تحزم بعد مواقفها، إنها تفضل الانتظار».

على المستوى الاقتصادي

يقول حازم البلاوي أن إصلاح مشاكل مصر الاقتصادية يحتاج لاستراتيجيات بعيدة المدى تتعامل مع قضايا كالزيادة السكانية والتصنيع والعدالة الاجتماعية والتعاون

الإقليمي، وأنه كان يضع خلال وجوده بالوزارة القضايا السابقة كأهداف بعيدة المدى، ولكن تركيزه كان على القضايا العاجلة خاصة المتعلقة بعجز الموازنة وتوفير السيولة والشفافية. فالاقتصاد المصري كالمريض، بعض أمراضه مزمنة وتحتاج علاجا على المدى الطويل، وبعد أمراضه يصعب الصبر عليها، وتحتاج الاهتمام الفوري حتى لا تتفاقم وتؤدي لأزمة كبرى.

يشير البيلاوي إلى أن نسبة ٪55 من الموازنة المصرية تذهب إلى تمويل بندي خدمة الديون البالغة ٪22 من الموازنة والدعم المخصص للسلع والطاقة البالغ ٪32، وهذا يعني أن نسبة ٪45 فقط من الموازنة تنفق على قضايا التعليم والصحة والبنية التحتية والدفاع وغيرها، في حين تذهب غالبية الموازنة لسداد التزامات مسبقة على الحكومة المصرية.

يركز البيلاوي على قضية تمويل الدعم ويقول أن ٪60 أو حوالي 90 مليار جنيه تذهب لدعم المواد البترولية وهي أموال قابلة للزيادة في السنوات المقبلة، وأن هيئة البترول في مصر توقفت عن تحقيق أرباح منذ عامي 2005-2006 بسبب عوامل مختلفة، من بينها أنها دائنة لبعض المؤسسات الحكومية المصرية، كوزارة الكهرباء، ولا تستطيع أن تستعيد ديونها منها لأن الكهرباء أيضا مدينة لوزارات وقطاعات أخرى.

ويقول أن تخفيض عجز هيئة البترول يتطلب استراتيجيات مختلفة مثل خفض صادرات الغاز، وتطوير نظام بطاقات صرف لضمان إيصال الدعم لمستحقيه، والرفع التدريجي لأسعار المواد البترولية المقدمة للشركات والهيئات الاستثمارية، وترشيد الاستهلاك.

ويتحدث البيلاوي في بداية كتابه عن قضية هامة أثيرت في مصر كثيرا في السنوات الأخيرة، وهي قضية وضع حد أعلى للأجور، ويقول أن وضع حد أعلى للأجور ليس بالأمر السهل لأسباب عديدة من بينها حاجة المؤسسات الحكومية لاجتذاب الكفاءات، ولتفاوت الأجور وتعريف الوظائف بشكل كبير عبر المؤسسات الحكومية المصرية، مما يجعل تطبيق معايير واحدة وسريعة عليها عملية في غاية الصعوبة، ويقول أنه فضل التركيز على شفافية الأجور من خلال توضيح الأموال التي يتقاضاها كبار الموظفين بالحكومة المصرية، وعلى رأسهم الوزراء.

وبخصوص ما يتقاضاه الوزراء في مصر، يقول حازم البيلاوي أن راتبه الشهري كوزير للمالية كان 1882 جنيه فقط، يضاف إليها حوالي 30 ألف جنيه شهريا كـ«تعديل للمرتب»، وأنه رفض الحصول على بدلات إضافية— مقابل حضور بعض الاجتماعات الرسمية بصفته وزيرا للمالية— قدم بعضها له في ظرف (أموال نقدية).

وأن المشير طنطاوي فوجئ برفضه الحصول على تلك البدلات، وقال متسائلا:

«يعني أنت لا تأخذ سوى 30 ألف جنيه»، وأن أحد الوزراء— الأكثر صخبا في الحديث عن العدالة الاجتماعية— قدم طلبا «بتجديد الموافقة على استمرار صرف حوافز وجهود شهرية لسيادته ... أسوة بما كان متبعا مع السادة رؤساء مجالس الإدارة السابقين»، بحكم توليه رئاسة إدارة إحدى اللجان.

كما يهتم البلاوي بقضية «الصناديق الخاصة» في الحكومة المصرية، ويقول أن الحكومة المصرية لجأت منذ سنوات لآلية تخصيص موارد مالية معينة مثل رسوم أو ضرائب تفرض على قطاع ما ووضعها في صندوق مالي خاص بغرض تمويل هذا القطاع وتوفير مزيد من الموارد المالية له. لكن في ظل مشكلات الفساد وغياب الشفافية، تحولت الصناديق الخاصة إلى صداع في رأس الحكومة المصرية، فقد زاد عددها بشكل كبير، وتعددت أنواعها وسبل تمويلها، ورصد هذا التمويل داخل الميزانية، ناهيك عن مشكلة تعدد مديونيات المؤسسات الحكومية لدى بعضها، فبعض المؤسسات الحكومة المصرية مدينة لبعضها وللبنوك الخاصة بمبالغ كبيرة وبشكل معقد للغاية، يجعل من عملية حساب موازنة الحكومة المصرية ونفقاتها تحديا كبيرا، وهو ما يشير لحاجة الحكومة المصرية إلى إعادة تنظيم موازنتها داخليا للاطلاع على حجم مديونياتها الحقيقي.

في النهاية لا بد من الإشارة إلى عدة أمور، أولها سهولة أسلوب الكتاب وثراؤه بالمعلومات والأحداث، فالكتاب يتناول القضايا الاقتصادية بأسلوب سهل يقربها من القارئ، ويعد مقدمة مفيدة عن الأوضاع المالية للحكومة المصرية. كذلك لا يفتقر الكتاب للحس السياسي العميق، وقد حاولنا تقليد سهولة الكتاب في هذه القراءة له حتى لا نثقل على القارئ بمعلومات وأرقام اقتصادية جافة، واكتفينا بالتركيز على بعض أفكاره الرئيسة.

ينبغي أيضا الإشارة إلى أن صدور ووجود مثل هذا الكتاب في المكتبة المصرية هو ثمرة من ثمار الثورة المصرية، ويبشر بعهد ثقافي سياسي مصري جديد أكثر انفتاحا وثراء من حيث المعرفة السياسية والاقتصادية، وكلما زادت المعلومة واتضحت وتحققنا منها، كلما تمكنا من الوقوف بشكل أفضل على مشاكل بلادنا وربما علاجها.

يؤكد الكتاب في خلاصته الرئيسة على أن حل مشكلات مصر السياسية والاقتصادية المتراكمة لن يكون عملية سهلة، وأن مهمة الحكومات الراهنة يجب أن تبدأ بوقف نزيف السياسة والاقتصاد في مصر قبل البدء في علاج مشكلات البلاد المزمنة على المدى الطويل.

عرض: علاء بيومي

باحث وناشط مصري مقيم بواشنطن

alaabayoumi.blogspot.com